## هموم معيشية ٣

| نبيل الملاح

خلصت في المقال السابق إلى أن المدخل الحقيقي للتصدي للآثار السلبية التي ظهرت بعد الأزمة بأبشع صورها من جشع وأنانية وتجاوز للقانون وتعد على حقوق الناس؛ بدلاً من التعاون والتكافل لتفاديها وتخفيف معاناة الناس وهمومهم المعيشية، يكون في محاربة الفساد والحد منه بقوة وحزم.

وكما يعلم الجميع فإن للفساد أوجهاً وأشكالاً مختلفة تؤدي جميعها إلى الإخلال ببنية الدولة والمجتمع، وفي جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فالفساد لا يقتصر على قبض الرشاوى كعمولات مقابل العقود والعطاءات التي تبرمها مؤسسات الدولة مع الآخرين، بل امتدت إلى مختلف المجالات غير الاقتصادية والتجارية.

أصبح مألوفاً لدى الناس أن يقوموا بدفع مبالغ محددة عن الخدمات والمعاملات لدى مختلف دوائر الدولة، ولكل معاملة (تسعيرة) معروفة، وفي حال عدم دفع (المعلوم) توضع المعاملة في الدرج أو تُعاد إلى صاحبها بحجة عدم قانونيتها..؟!

وللأسف الشديد أصبح تطبيق القانون وتفسيره بين أيدي موظفين غير مؤهلين ولا توجد رقابة حقيقية على أدائهم، وقد يكون سبب عدم وجود رقابة أو ضعفها هو الفساد نفسه الذي بطبيعته لابد أن يمتد أفقياً وعمودياً، فالمدير الفاسد لا يستطيع محاسبة مرؤوسيه.

وأصبح مألوفاً لدى الجميع أن يشاهدوا موظفين صغاراً يركبون سيارات حديثة ويدفعون مصروفها الذي يعادل راتبهم، ولا أحد يسألهم من أين لكم هذا؟!

وهناك وجه آخر للفساد يتمثل في قيام بعض المحاسبين القانونيين بمساعدة التجار وأصحاب الأعمال للتهرب من دفع الضرائب المستحقة عليهم من خلال اعتمادهم ميزانيات غير حقيقية لا تظهر الأرباح الفعلية، وهذا الأمر شائع منذ زمن طويل، وأخذ شكلاً قانونياً عندما فرض القانون على المكلف تقديم البيان الضريبي معتمداً من محاسب قانوني.

لقد أدى ذلك إلى فوات عشرات بل مئات المليارات على خزينة الدولة. وهذا ما صرح به أحد وزراء المالية السابقين.

أنتقل إلى الحديث عن الرقابة على الأسواق، وأخص السلع والمنتجات الغذائية والدواء.

في العقد الأخير من القرن الماضي نمت صناعة الدواء في بلادنا بشكل كبير. ما أدى إلى الاستغناء عن استيراد معظم أنواع الأدوية. وقد التزمت معامل الأدوية بالمواصفات والجودة المطلوبة، ما ساعد على تصدير الدواء المنتج في سورية إلى العديد من الدول. وهذا يتطلب أن تساعد الحكومة مصانع الأدوية في تأمين استيراد المواد اللازمة لها للحفاظ على أسعار مناسبة للمواطنين، وبالمقابل فرض رقابة صارمة على صناعة الدواء للحفاظ على جودته وفعاليته..

كما أن الرقابة على صناعة المنتجات الغذائية يجب أن تكون صارمة وفعالة. وكذلك على السلع الغذائية المستوردة، وعلينا أن نقر بأن الفساد أدى إلى حدوث خلل كبير في الرقابة على الأسواق والإنتاج عموماً، ما أدى إلى قيام بعض المنتجين والمستوردين بعدم التقيد بالمواصفات والجودة المطلوبة. وتمادى بعض هؤلاء إلى استيراد مواد غذائية فاسدة. وكذلك أدوية غير صالحة أو منتهية الصلاحية. علماً بأن ذلك يشكل جرماً جنائياً يوجب على الجهات المعنية ملاحقة مرتكبيه بحزم.

كل ذلك، وما ورد في المقالين السابقين، يؤدي إلى تراكم هموم المواطنين المعيشية. ويؤدي أيضاً إلى إضعاف بنيان الدولة ومؤسساتها.

إن الأزمة التي تمر بها بلادنا تقتضي المعالجة السريعة ووضع الحلول العلمية والمنهجية الصالحة للتصدي لكل أشكال الفساد والخلل الناتج عنه حماية للوطن والمواطن.

### أكثر من ٣ آلاف سوري حاصلين على شهادات علمية تم تجنيسهم في تركيا

# العكام لـ«الوطن»: من حصل على الجنسية التركية وعاد لسورية لا تشطب ويبقى سورياً

## النجار لـ«الوطن»: شباب حصلوا على الجنسية لغاية العمل وآخرون لاستخدامهم ضد بلدهم

| محمد منار حميجو

كشف مصدر في مجلس الشعب أن عدد السوريين الحاصلين على الجنسية التركية وممن يحملون شهادات علمية منذ إعلان الحكومة التركية تجنيس عدد من السوريين بلغ أكثر من ٣ آلاف، مؤكداً أن هناك محاولات لتجذب الشباب السوريين ممن يحملون الشهادات العلمية من العديد من الدول ولاسيما تركيا.

وأكد المصدر في تصريح لـ«الوطن» أن عدد الذين يحملون الشهادات العلمية من السوريين وغادروا البلاد بلغ عشرات الآلاف باعتبار أنه لا توجد إحصائيات دقيقة إلى الآن عن عددهم وباعتبار أن الكثير منهم غادر بطرق غير شرعية معلناً أن المجلس سيدرس موضوع التجنيس للسوريين ولا سيما من تركيا وخطورة هذا الموضوع.

من جهته رأى عضو مجلس الشعب محمد خير العكام أن تجنيس السوريين ممن يحملون الشهادات العلمية هو استهداف ممنهج ومقصود ليس من تركيا بل من عدد من الدول الأوروبية مثل ألمانيا لاستنزاف الخبرات والعقول السورية ليستفيدوا منهم مضيفاً: إن ألمانيا تكلمت صراحة عن هذا الموضوع.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال العكام: إن الأعداد الذين حصلوا على الجنسية التركية من الخبرات لا يشكلون نسبة كبيرة لكن ليست المشكلة في الأعداد بل بالمهارات التي تخسرها سورية مهما كانت الأعداد كبيرة أو صغيرة.

واعتبر العكام أن حل الأزمة في سورية بالإسراع بالقضاء على الإرهاب سيساهم في عودة معظم السوريين الذين غادروا البلاد مشيراً إلى اتخاذ إجراءات حكومية تساهم في الحد من الهجرة وتكون جاذبة مثل رفع معدل الأجور مضيفاً: إن بالإمكان أن يتخذ الكثير من الإجراءات لتخفيض هجرة العقول.

وأضاف العكام: إن هناك بعض الشباب الذين يحصلون على الجنسية التركية من باب ضعف الانتماء الوطني ولغايات شخصية موضحاً أن قانون الجنسية لم يحظر على السوري الحصول على جنسية أخرى ويبقى حاملاً للجنسية السورية.

وبيّن العكام أن الذين حصلوا على الجنسية التركية وعادوا إلى سورية فإنها لا تشطب وفق قانون الجنسية باعتبار أن هذه حرية شخصية ولكن يجب أن يؤدي واجباته المحددة بالقوانين كسوري.

وفيما يتعلق بعدم جواز الحصول على جنسية من دولة معادية بين العكام أن الدولة السورية لم تعلن الحرب على تركيا من الناحية القانونية وبالتالي يجب أن نفرق بين المواقف السياسية والناحية القانونية.

وشدد العكام على ضرورة تعديل قانون الجنسية وتطويره بشكل يتلاءم مع الظروف الحالية باعتبار أن هذا القانون له أهمية كبيرة.

وقال المحامي العام الأول في حلب فاضل النجار: إن حكومة أردوغان تسعى إلى تدمير سورية من كل النواحي ومنها تجنيس الخبرات والعقول السورية مؤكداً أن تركيا تسعى إلى الاستفادة من حاملي الشهادات السورية بشكل كبير.

وفي تصريح لـ«الوطن» شدد النجار على ضرورة توعية الشباب ولاسيما عبر الإعلام لتنبيههم إلى مخاطر التجنيس لافتاً إلى أن هناك بعض الشباب يحصلون على الجنسية لغاية العمل في حين هناك البعض الآخر وظف لأشياء أخرى تضر بالبلد.

ورأى النجار أن تجنيس السوريين الحاصلين الشهادات العلمية من الأمور الخطرة التي تواجه المجتمع السوري ولاسيما أن قوته تنبع من وجود الخبرات والعقول ليبنوا ما دمرته الأزمة على مدار نحو ست سنوات.

من جهته أعلن وزير التعليم العالي السابق محمد عامر المارديني أن نسبة الطلاب الذين كانوا يتقدمون إلى الامتحانات لم تتجاوز ٧٠ بالمئة بأفضل حالاتها من أصل ٦٠٠ ألف طالب جامعي والنسبة العظيمة كانت من الإناث وبالتالي هذا يعتبر مؤشراً على انخفاض كبير في الشباب الذين يدرسون في الجامعات.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال المارديني: إن هناك بعض السنوات انخفضت فيها نسبة المتقدمين إلى الامتحانات ببعض الجامعات إلى ٥٠ بالمئة لكن هذا لا يمكن ربطه فقط بالهجرة بل هناك العديد من الطلاب الذين لم يستطيعوا التقدم إلى الامتحانات.

ورأى المارديني أن هناك استنزافاً كبيراً للحاصلين على الشهادات العلمية في سورية عبر منحهم الجنسية من دول أخرى مثل تركيا وغيرها من الدول لافتاً إلى أن الحرب على سورية تضمنت استنزاف طاقاتها العلمية بما في ذلك منحهم الجنسية لضمان بقائهم في المهجر وعدم عودتهم إلى سورية.

> «مارديني لـ«الوطن»: استنزاف ممنهج للخبرات»

# طلاء القصر العدلي في السويداء لافتتاح مشروع الأتمتة القضائية

| السويداء- عبير صيموعة

يبدو أن كل أعمال البنى التحتية لمشروع أتمتة العمل القضائي بالسويداء والتي بلغت قيمته العقدية ٢٧٠ مليون ل. س باتت على وشك الانتهاء وما يؤكد حقيقة الأمر التغيرات المفاجئة التي طرأت على مبنى القصر العدلي في السويداء من طلاء للجدران وترميم لبعض القاعات والصالات أذونا باقتراب موعد عملية افتتاح مشروع أتمتة العمل القضائي في السويداء

ولعل ما أثار استهجان المواطنين والمحامين والكثير من القضاة أن المطالبات العديدة منذ سنوات لترميم وصيانة مبنى القصر العدلي في المحافظة ريثما يتم الانتهاء من مشروع بناء وإكساء قصر العدل الجديد لم تلق آذانا مصغية حتى جاءت عملية افتتاح مشروع أتمتة العمل القضائي معتبرين هذه الخطوة بمثابة ضياع للمال العام فضلاً عن أنها مظاهر فقط كانت وزارة العدل بالغنى عنها في حين وجب التركيز على إنهاء مشروع قصر العدل الجديد الذي يشكل الحل الأمثل لإنهاء توزع وتبعثر محاكمه على ساحة المحافظة الذي فرض بالضرورة عرقلة العمل القضائي في المحافظة.

طبعاً مع الإشارة إلى أن هذا المشروع سيسهم في توفير الوقت والجهد على المواطنين المتقاضين وعلى القضاة والمحامين على حد سواء إضافة لتسريع إجراءات التقاضي وإيصال المواطن لحقوقه بما يسهم في تطوير الأداء وإيجاد حلول للمشكلات التي يعانيها المواطنون وأهمها الإسراع في فصل القضايا.

وفي جولة لـ«الوطن» في أرجاء القصر العدلي تبين قيام الجهات المعنية بترميم وصيانة أجزاء دون أخرى وخاصة تلك التي سيجري ضمن أروقتها افتتاح مشروع أتمتة العمل القضائي ليبقى السؤال هل سيتم إنهاء أعمال الترميم في كل أقسام القصر العدلي بعد افتتاح المشروع أم سيتم التوقف مباشرة بعد خروج كاميرات التصوير بعد الانتهاء من افتتاح المشروع؟؟؟

## صيانة للسدود السطحية بحمص

| حمص- نبال إبراهيم

قال المهندس إسماعيل إسماعيل مدير الموارد المائية بمحافظة حمص لـ«الوطن»: إنه ضمن استعداد المديرية لموسم التخزين المائي في السدود السطحية بالمحافظة تم الانتهاء وإنجاز أعمال الصيانة الدورية للسدود الموجودة بالمحافظة والبالغ عددها ٣٤ سداً سطحياً منها ٢٠ سداً تم تجهيزه بشكل كامل، مشيراً إلى أن أعمال الصيانة شملت جميع ملحقات السدود من مآخذ الري وصيانة التجهيزات الميكانيكية والتأكد من سلامة الحواجز البيتونية ولاسيما في سد بحيرة قطينة.

وبيّن المهندس إسماعيل أن المديرية حالياً تستعد للمباشرة بصيانة شبكات الري بالمحافظة وذلك في مطلع العام القادم وإنجاز جميع الصيانات قبل موسم الري.

وأوضح مدير الموارد المائية بختام حديثه: إن الهطلات المطرية للموسم الحالي تجاوزت في أغلب المناطق هطلات العام الماضي فقد سجلت محطة رصد حمص هطل ٣٧,٦ مقابل ٣٤,٤ وفي تلكلخ ١٧٧ مقابل ١٥٢ والعريضة ١٥٦ مقابل ١٣٦ والحصن ٢٥٢ مقابل ٢٧٤ ومرمريتا ٢٧٢ مقابل ٣١٣ والناصرة ٣٠١ مقابل ٣١٥ والقصير ٤١,٥ مقابل ٣٣,٥ والمخرم ٢٩,٥ مقابل ٢٨ وقطينة ٣٤,٨ مقابل ٣٠,٤ والمزينة ١٨٩ مقابل ١٦٢,٩ ما يبشر بهطلات مطرية جيدة للموسم الحالي.

### خريجون مع وقف التنفيذ.. توطين الطلاب ولادة قيصرية لم تنجح بعد!!..

# التعليم العالي «مكانك راوح».. وجامعة حلب «على قد بساطك مد رجليك»

| فادي بك الشريف

لم تصدق وعود وزارة التعليم العالي في وضع حلول للمشكلات التي يعانيها طلاب حلب مراعاة للظروف التي يعيشونها ولاسيما طلاب فرع إدلب في ظل الواقع الصعب الذي مروا به نتيجة الأعمال الإرهابية. عامان على أحداث إدلب ولم تستقر أوضاع الطلاب نتيجة ضعف متابعة المشاكل وعدم الوقوف عندها وتقصير عدد كبير من المعنيين بالشأن الطلابي في معالجة الأم، حتى جاء قرار مجلس الوزراء بتوطين طلاب فرع إدلب وجامعة الفرات، ولكن فوجئ الطلاب بعدم تكافؤ المقرات بين الكليات، وترك الأمر رهن الغموض من دون إجابات واضحة وحلول منصفة.

### ولادة قيصرية

صحيفة الوطن رصدت واقع عدد من الطلاب حيث قالت آلاء طالبة كلية التربية توطين تشرين: لم يصدر جدول بالمقررات المكافئة بين إدلب وتشرين، حيث تقدمت للمقررات وفق خطة تشرين كما ورد في قرار التوطين ولكن قد يكون هنالك مقررات متكافئة بين الخطتين لا نعلم بها لسوء الاهتمام بإصدار لائحة تكافؤ واضحة، مضيفة: قول منسق جامعة حلب أن لا حاجة لإعادة المقرر، في حين رئيسة القسم تقول يجب عليكم تقديم المقرر!!! لذا نجد أن الحلقة مفرغة بين الكلية والمنسق؟!!

وتضيف فاطمة: هنالك تفاوت في المواد التي حملت لطلاب التوطين من الكلية نفسها، من تقدم للتوطين في كلية التربية بحماة مثلاً حمل ٤ مقررات في حين من تقدم للتوطين في كلية التربية في تشرين حمل ٧ مقررات!!، إضافة للمقررات التي كان يحملها في الكلية الأم.

أما محمد طالب زراعة زيتون: (خلال عام صدور قرار التوطين) لم يسمح لنا بتقديم المواد غير المتماثلة وهي سبعة مقررات وبداية العام التالي فرضت علينا وحملت لنا، وفيما بعد تم اعتباراها من المواد التي تدخل في الترفع، ما أدى إلى رسوبنا.

### عقبات

تقول فاطمة: أنا خريجة فصل الأول من العام الدراسي الماضي، وتقدمت كزملائي لطلب إنهاء مقررات صدرت، وحتى الآن لم يصدر قرار تخرجي، إضافة لعدد كبير من زملائي وقد حرمت من التقديم إلى المسابقة التي أعلنتها وزارة التربية، ومكتب المتابعة يقول هنالك ضغط كبير، فما مصير ٨ آلاف طالب التحقوا في الجامعات الحكومية، وأين دور جامعة حلب في دعم مكتب المتابعة وتوفير مستلزمات العمل.

### سوء معاملة

• يقول يوسف طالب آداب في حماة ومحمد طالب حقوق في تشرين: لم يسمح لطلاب التوطين التسجيل حتى إحضار كشوف درجات، وجامعة حلب لم تنجز إلى الآن كشوف درجات لهم والحال مشابه لمعظم الكليات، الأمر الذي يشكل عثرة أمام تقديم الأوراق المطلوبة، وبالتالي تأخر الحصول على مصدقة التأجيل، وحرمان الطالب من متابعة تحصيله العلمي.

وطالب الطلاب باستمرار العمل بقسم الدبلوم «التأهيل التربوي» التابع لفرع جامعة حلب بإدلب وعدم إلغائه، واستمرار العمل بالتعهد الشخصي من طلاب الاستضافة للتسجيل للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧ لكون مكتب المتابعة غير قادر على منح كشف الدرجات لطلاب الاستضافة (حيث يلزم الطالب بتقديم كشف درجات وحياة جامعية من الجامعة الأم عند التسجيل بالجامعات المضيفة)، والإسراع في إنجاز كشوف الدرجات والحياة الجامعية للطلاب الذين وطنوا في الجامعات الأخرى.

### مطالبة

كما طالبوا بالعمل على اعتماد قرارات التكافؤ للمقررات التي أصدرتها جامعة حلب فرع إدلب (لبعض الكليات وليس جميعها) لكي تشمل طلاب التوطين وليس فقط طلاب الاستضافة، واستكمال إصدار قرارات التكافؤ لجميع الكليات الأخرى، وإنصاف طلاب التوطين الذين تقدموا للتوطين والنظر في وضعهم نظراً لاختلاف الخطط الدراسية بين الكليات وتفاوت عدد المقررات التي حملت للطالب حسب الكلية التي توطن بها واعتبار المواد التي حملت مواد التوطين إدارية حتى التخرج ولا تدخل في الترفع الإداري.

إضافة إلى اعتبار الطلاب الذين وطنوا بمثل حقوق الطلاب الأساسيين والاستفادة من ترتيب الأوائل في درجة المعيدة، تفعيل دور مكاتب التنسيق في المحافظات وتطبيق قرار مجلس التعليم العالي حول المهام التي يجب على مكاتب التنسيق القيام بها على أكمل وجه، والإسراع في تقديم الدعم لمكتب المتابعة بحلب لإنجاز الأعمال المنوطة به لكونه يوجد تأخير كبير في إصدار مصدقات التخرج – كشوف الدرجات – والحياة الجامعية (دعم بالكادر البشري– توفير مستلزمات العمل).

كما طالبوا بالإسراع في منح مصدقات التخرج للخريجين من طلاب كلية التربية الثانية، وحل مشكلة طلاب كلية الزراعة الثانية قسم الزيتون الذين تم تحويلهم بقرار مجلس التعليم العالي وتم تحميلهم ٧ مقررات ولم يسمح لهم بتقديم تلك المقررات ما أدى إلى رسوبهم، ومنح الطلاب فرع إدلب كشوفات علامات للمواد التي قدموها على منهاج جامعة حماة ولاسيما كلية التربية وخصوصاً طلاب السنة الأخيرة.

### مقترح

وعليه تم طرح عدد من المقترحات المتمثلة بتوحيد الخطة الدرسية بين الجامعات والكليات السورية، واعتبار طلاب فرع جامعة حلب بإدلب الذين لم يتمكنوا من تقديم امتحانات الفصل الثاني ٢٠١٤/٢٠١٥ وقف تسجيل لمدة فصل حتى لو تقدموا إلى الدورة الإضافية لأنهم فقدوا فرصة هي من حقهم.

وفي تصريح للوطن قال رئيس جامعة حلب الدكتور مصطفى أفيوني:

هناك متابعة لكثير من الموضوعات عن طريق مدير الفرع بإدلب، ويتم معالجة أمورهم وطلباتهم، وبخصوص الدورة غير المتماثلة سيصدر برنامجها خلال أيام على أن تتم خلال هذا الشهر، وأيضاً هناك دورة للمواد غير المتماثلة لطلاب سنوات التخرج وأيضاً دورة عملي مكثفة سيعلمن عنها في مراكز التنسيق بالجامعات.

وأشار إلى أن الطلاب الذين وطنوا يتم متابعة وضعهم بالتنسيق بين الجامعات، ونحن مع الطلاب، حيث سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة والقرارات بما ينعكس على وضعهم.

> «أفيوني لـ«الوطن»: دورة المواد غير المتماثلة هذا الشهر.. والبرامج تصدر خلال أيام»

## كلام رسمي جداً

### محافظة اللاذقية: محصول الزيتون معاوم وارتفاع السعر لارتفاع تكاليفه

إشارة إلى المقال المنشور في صحيفتكم بتاريخ ٢/١١/٢٠١٦ بعنوان توقعات بارتفاع صفيحة الزيت لـ٣٠ ألف ليرة سورية– أفادنا رئيس اتحاد الفلاحين باللاذقية ومدير الزراعة بأن موسم الزيتون هذا العام هو موسم معاوم وأن المحصول تعرض في فترة الإزهار إلى رياح شرقية جافة أدت إلى تساقط نسبة كبيرة من الأزهار كما أن العقد كان قليلاً جداً بسبب الجفاف وانحباس الأمطار لفترة طويلة.

وأوضح أن الإنتاج المتوقع لهذا العام بحدود ٧٠ ألف طن وهو ثلث إنتاج العام الماضي مع العلم أن تكلفة إنتاج الكيلو غرام الواحد من الزيت حسب دراسة مديرية زراعة اللاذقية هو ١٢٧٨ ل.س مشيرين إلى أن أهم أسباب ارتفاع أسعار الزيت هو ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل كبير من أجور حراثة وثمن أسمدة وأدوية وأجور قطاف وأجور استخلاص الزيت من المعاصر وأيضاً ارتفاع أجور النقل.

وأوضح رئيس اتحاد الفلاحين باللاذقية بأن سعر الكيلو الواحد من زيت الزيتون إنتاج معصرة الاتحاد في نقورو حدد بـ١٤٠٠ ل.س وهو سعر التكلفة مع هامش ربح بسيط جداً.

**محافظ اللاذقية**
**إبراهيم خضر السالم**